

شراء موسم القمح القادم بـ ١٥٠ ليرة للكيلو من الفلاحين

مجلس الوزراء يوافق على سلفة بـ ٦٥ مليار ليرة لشراء السكر



الوطن

حدد مجلس الوزراء خلال جلسته الأسبوعية أمس برئاسة المهندس حسين عرنوس سعر شراء محصول القمح من الفلاحين لموسم (٢٠٢١-٢٠٢٢) بـ ١٥٠ ليرة سورية للكيلو غرام الواحد، بما يشجع الفلاحين على زراعة أراضيهم والحصول على أكبر كمية من الإنتاج للاستهلاك المحلي وتخفيض فاتورة الاستيراد.

ووافق المجلس على منح المؤسسة السورية للتجارة سلفة مالية قدرها ٦٥ مليار ليرة لتمويل شراء مادة السكر الأبيض، وعلى استكمال تنفيذ مشروع إعادة تأهيل ٣ آلاف هكتار من مشروع ٧٤٠٠ هكتار لري سهول حلب الجنوبية.

وأكد مجلس الوزراء ضرورة إعداد خطة متكاملة للحصول موسم المحاصيل وتأمين حاجة السوق المحلية، واسترجار المحاصيل بشكل مباشر من المزارعين وطرحها في صالات السورية للتجارة بأسعار مناسبة وتجهيز أماكن التخزين والتأكد من

جوهية مراكز الفرز والتوضيب الخاصة بالنصدير.

وأكد المهندس عرنوس أهمية الالتزام بالمعايير الخاصة بترشيح معاوي الوزراء والمديرين العاملين بما يتسجم مع المشروع الوطني للإصلاح الإداري، وضرورة الاستثمار الأمل لواقع معاون الوزير لتحسين بيئة العمل وإحداث تغيير إيجابي على مستوى الأداء، لافتاً إلى ضرورة استكمال أمتة عمل المديرية العامة للمصالح العقارية وفروعا بهدف

تسيب الإجراءات على المواطنين والحفاظ على حقوقهم وممتلكاتهم.

وطالب المجلس من الوزارات إعداد قاعدة بيانات تتضمن معطيات واضحة ودقيقة للاستفادة منها في عملية توجيه الدعم لوصول الإصلاح الإداري، وأكد أهمية الالتزام بإجراءات السلامة واتباع أساليب الوقاية الشخصية للحد من انتشار فيروس كورونا وتزويد المشافي بالكميات الكافية من الأوكسجين والتشجيع على تلقي اللقاح.

تعويض الوفاة ٥ ملايين ل. س. محمد لـ «الوطن»: زيادة التعويضات لدعم الدور الاجتماعي للتأمين



بين ليلة وضحاها مفاجأ المواطن الذي يعاني الأمرين من غلاء الأسعار في الأسواق بأسعار جديدة للواد الغذائية الأساسية التي يحتاجها بشكل يومي وأساسي من دون سابق إنذار أو تلميح والتي بات احتكارها من بعض التجار عادة، وذلك في ظل غياب المحاسبة التنويرية والضرب بيد من حديد على يد من يحتكر المواد ويؤدي إلى فقداتها في الأسواق.

بعد احتكار السكر وارتفاع أسعاره في الأسواق خلال الفترة الماضية جاء اليوم دور الزيت الذي وإن وجد في المحال التجارية فإن سعره مخالف لسعره التوطيني المحدد من وزارة التكوين. خلال جولة لـ «الوطن» على الأسواق رصدت ثرة في توفر مادة الزيت النباتي في معظم محال المرق في دمشق وفي حال توفره يباع بسعر يتراوح بين ٩ و ١١ ألف ليرة لللتر الواحد، علماً أن هذا السعر مخالف لسعره الصادر من التكوين، وخلال جولة على محال الجملة وسوق الهال بدمشق اشتكى عدد من التجار من عدم توفر المادة مؤكداً أنهم يحصلون على كميات قليلة من المادة ويحصلون عليها بأسعار مخالفة لأسعار المحددة من التكوين، كما أكد آخرون أن سعر التنتة ازداد ٥٠ ألف ليرة خلال مدة شهر.

وفي تصريح لـ «الوطن»، بين الصناعي محمود الزين أن سبب عدم توفر المادة في الأسواق احتكارها من مستورديها، مبيّناً أن ما يجري بالنسبة للزيت يشبه ما حصل بالنسبة للسكر، مطالبا بضروة عدم حصر الاستيراد بعدة أشخاص والسماح لكل من يريد الاستيراد. وطالب الزين بضروة محاسبة هؤلاء المحتكرين الذين يقومون حالياً بوضع كميات قليلة من الزيت في الأسواق من أجل ألا تفقد المادة وبالتالي يتم محاسبتهم، مبيّناً أنهم يبيعون أسعاراً أعلى لمادة الزيت على وفاهم ووفق ما يشاؤون ولا يلتزمون بالأسعار التوطينية المحددة ولفتح إلى أن سعر لتر الزيت النباتي في كل دول العالم يتراوح بين ٣٥٠٠ ليرة، مستاتلاً ما أسباب وصول سعره بدمشق في سورية لحدود ٩ آلاف؟

بدوره بين نائب رئيس جمعية حماية المستهلك في دمشق ورفيقها ماهر الأرعط أن ارتفاع أسعار الزيت في الأسواق حالياً غير مبرر وسبب ارتفاعه نتيجة احتكاره من مستوردي المادة، لافتاً إلى أن مستوردي هذه المادة يعنون على أصابع اليد.

ولفت إلى أن المستوردين يحتكرون كميات وضخونها في مستودعاتهم وهم يتنظرون وصول كميات مستوردة جديدة عقب ارتفاع أجور الشحن من الأسواق الخارجية في كل دول العالم من أجل طرح المادة الموجودة في مستودعاتهم والمستوردة حديثاً بالسعر الجديد.

وأشار إلى أن الزيت في المستودعات حالياً تم استيراده على سعر صرف للودول ١٢٥٠ ليرة، وأكد أنه سيتم خال الأسبوع القادم مع وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك وسيطرح فكرة التدخل الإيجابي بالنسبة للزيت كما حصل بالنسبة للسكر، وطرح المادة في صالات السورية للتجارة. وختتم بالقول: إن هناك بعض ضفاف النفوس من التجار لديهم ثقافة أرفع سعرهم وهذه الثقافة التي يروج لها البيض عبارة عن مرض خبيث يجب استئصاله.

تنبؤ حول كلف هذا القرار على شركات التأمين والمؤسسة السورية وأنه تم الاستئناس ببيانات وزارتي النقل والداخلية أثناء دراسة القرار حول تعويضات الوفاة والأضرار الجسدية الناتجة عن حوادث السيارات المؤمن عليها لن يقابله أي تعديل أو زيادة في بدلات (الاقساط) التأمين الإلزامي على المركبات أي لن يتحمل مالكو المركبات أي إضافة مالية عند تجديد عقد التأمين الإلزامي على المركبات وجدول التعريفات المعمول به منذ عامين على حاله ولن يتم أي إضافات عليه ومثال على ذلك تعرفة التأمين الإلزامي على السيارات السياحية نحو ١٨ ألف ليرة سنوياً لن يكون هناك أي زيادة على ذلك جراء زيادة تعويضات الوفاة والأضرار الجسدية الناتجة عن حوادث المركبات المؤمن عليها أيضاً وعلى التنازلي لذلك لم يندس أي تعديل على التعويضات المادية لحوادث المركبات المؤمن عليها، وأوضح محمد أن شركات التأمين والمؤسسة السورية للتأمين لديه القدرة على تحمل الكلف المالية لهذا القرار من مواردها وأنه تم اتخاذ القرار بناء على إحصائيات دقيقة للعلاج تستند إلى السنوات الثلاث الماضية منذ عام ٢٠١٨ وعام ٢٠١٩ و٢٠٢٠ والتقدير بموجب سلسلة

في إطار إستراتيجية مصرف الوطنية للتأمين الأصغر لتوسيع الدعم للمشروعات الصغيرة وتقديم قروض ذات فوائد مخفضة لدعم أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، تم توقيع اتفاق إستراتيجي بين مصرف الوطنية للتأمين الأصغر ووزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ممثلة بهيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات.

وفي تصريح لـ «الوطن»، بين الرئيس التنفيذي لمصرف الوطنية للتأمين الأصغر منير هارون أن هناك اتفاقاً سابقاً بين هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات والمصارف العاملة إلا أن مصرف الوطنية للتأمين الأصغر هو المصرف الأول من المصارف المعنية بالتمويل الأصغر يدخل ضمن هذه الاتفاقية عبر تفعيلها نحو التمويل الأصغر وأن الحوار الجاري مع الهيئة (دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات) يتركز على تمويل حزمة جديدة من المشاريع المشتملة على برنامج دعم الفائدة الذي أقرته الحكومة غير حزمة المشاريع الحالية المعلن عنها (٣٣) مشروعاً التي تمولها المصارف وهو ما يتطلب عرض هذه المشروعات على رئاسة الحكومة والموافقة عليها للإرجاها.

مبيّناً أن دعم الفائدة للمشاريع الصغيرة يحقق مبيّناً أن دعم الفائدة للمشاريع الصغيرة يحقق مبيّناً أن دعم الفائدة للمشاريع الصغيرة يحقق

مضطرراً عوضاً عن ٧٥٠ مليون ليرة.

مخالف لقرار اللجنة الاقتصادية ويلحق ضرراً كبيراً بمئات المعامل ويقضي على جهود إعادة الصناعيين من الخارج

الشهابي: قرار وزارة الاقتصاد السماح باستيراد الأقمشة المصنرة كارثي وسيدمر الصناعة النسيجية بالكامل



حلب- خالد زكلكو

ناشد رئيس اتحاد غرف الصناعة السورية فارس الشهابي رئيس الحكومة بالعدول عن قرار وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٧٩٠، والذي صدر في ٤ الشهر الجاري والمتضمن السماح باستيراد مادة الأقمشة المصنرة غير المنتجة محلياً لجميع المستوردين، وعده مدمراً للصناعة النسيجية بالكامل، واعتبر الشهابي في تصريح لـ «الوطن»، قرار الوزارة «أخطر قرار يعترض الصناعة منذ سنوات لأن إرداداته لا تنعكس فقط على الأقمشة المصنرة، بل تطول كل ما يتعلق لهذه الصناعة العريقة، واستمرار العمل به سيؤدي إلى إغلاق معظم مصانع الأقمشة المصنرة والمصانع ومعامل الغزل، وإلى نزوح هذه الصناعات إلى خارج البلد وتحول العديد من المنتجين إلى مستوردين بدل تحفيز المستوردين للتحول إلى الصناعة»، مبيّناً مخاوفه من توجيه القرار ضربة قاضية لجهود إعادة الصناعيين السوريين من مصر «لكون معظمهم يعمل بصناعة النسيج»، وأكد أن القرار «مخالف لتعميم رئاسة الحكومة بتاريخ ٢٢ الشهر الفاتح حول توصيات اللجنة الاقتصادية في جلستها رقم ٣٦، عقب إجتماعها مع ممثلي الاتحاد قبل ذلك بيومين، والقاضي بإيقاف آلية المخصصات وحصر استيراد الأقمشة المصنرة التي لا تنتج محلياً بالمنافذ البحرية وإعادة دراسة أسعارها



الإقتصادي الحكومي، وكذلك المنطق الحكومي نفسه حول المخصصات وحول منع الاستيراد عند الاعتفاء الإنتاجي الذاتي، ما يفتح الأسواق على مصراعها أمام التجار والمستوردين لكل أنواع الأقمشة المنتجة محلياً، والتي تستورد بالقطع الأجنبي، ويعيد العمل بألية المخصصات التي رفضتها الحكومة». وبين أنه كان من المفروض «أن تتوجه وزارة الاقتصاد نحو توفير دعم تقدي أكبر لمصري الألبسة لتعويضهم عن فروقات الأسعار بين المحلي والأجنبي، كما تفعل مصر وتركيا مع توفير دعم مناسب لمصنعي الأقمشة لتخفيض كلف إنتاجهم»، مشيراً إلى أن ذلك ممكن «ضمن أهداف المرسوم ٣ لعام ٢٠١٦، الخاص بصندوق دعم المنتج المحلي وتنمية الصادرات وصندوق المرسوم ٣٧ لعام ٢٠١٥، والخاص بدعم إعادة تأهيل المناطق المتضررة، أما حصر الاهتمام فقط بالحلقة النسيجية الأخيرة فسيؤدي إلى زوال الحلقات الأخرى العديدة والأهم». ودعا رئيس اتحاد غرف الصناعة السورية إلى إلغاء هذا القرار «والعمل على ما تم الاتفاق عليه في اجتماع اللجنة الاقتصادية، وخاصة بما يتعلق برفع الأسعار الاسترشادية ووضع شروط تضمن عدم دخول تصافى الاسترشادية في الأسواق الأجنبية إلى أسواقنا، والأخذ برأي اتحاد الغرف بهذا الموضوع، وخصوصاً رأي غرفة صناعة حلب عاصمة الصناعة النسيجية في الوطن العربي».

الاسترشادية، متعماً للفساد الذي سببه الاستيراد حسب المخصصات الصناعية، كما أكد وزير الاقتصاد، وشدد على أن مثل هكذا قرارات «لا تأخذ بعين الاعتبار الضرر الكبير الذي ستحطه بمئات معامل الأقمشة المصنرة

والصناعات النسيجية الأخرى المتعلقة بها، في الوقت الذي هي بأبس الحاجة فيه للرعاية والحماية». لافتاً إلى أن هذه القرارات المجحفة «تجاهل حاجات وطلبات الصناعة النسيجية وما جرى الاتفاق عليه مع الفريق

السماح باستيراد الأقمشة المصنرة ضار بالصناعة الوطنية.. أم ١٩٠٠ طيفور: ضار جداً بالصناعة ولا يجوز دعم المستورد سماحاً: الحماية بالمنع ليست الحل



هناك غانم

يبدو أن الخلاف تجدد بين الصناعيين والتجار حول قرار الحكومة القاضي بالسماح باستيراد الأقمشة المصنرة غير المنتجة محلياً، ومن جميع المستوردين، بعدما كان الاستيراد محصوراً بالصناعيين فقط وضمن مخصصات محددة. حيث جزم العديد من الصناعيين أن القرار يسبب ضعفاً للصناعة الوطنية وليس لصحة الصناعي من قريب ولا من بعيد وفي رأي البعض أن القرار لا يضر بالصناعة الوطنية وهو ليس بالجديد وأن حماية الصناعة الوطنية بالمنع ليست هي الحل!

الصناعي عاطف طيفور أكد أن قرار السماح باستيراد مادة الأقمشة المصنرة غير المنتجة محلياً لجميع المستوردين ضار جداً بالصناعة الوطنية والمفروض التركيز على المصانع المنتجة محلياً ودعمها ولا يجوز دعم المستورد والحلقة التي تليه قبل دعم الصناعي المنتج والأهم ماذا مدخلات الإنتاج؛ وهو الأمر الأخطر، لافتاً إلى أنه بشكل عام القرار يؤثر في الصناعة، وأشار طيفور إلى أنه يجب الانتهاء للسلسلة الإنتاجية التي هي قبل ولا بعد، مشيراً إلى أن تحديد مدخلات إنتاج مثل الأقمشة المصنرة حتى لمصانع الألبسة الجاهزة يعتبر ضرراً للعديد من مراحل الإنتاج التي تليها، اليوم تضررت مصانع الغزل وتضررت مصانع الأقمشة وما يتناسب مع السياسات والإجراءات وروية وتوجه مصرف، وبالشكل الذي يحقق الفائدة لأصحاب المشاريع الصغيرة ويسهم بتبنيته عجلة الاقتصاد الوطني.

مع الصناعيين واتحادات الغرف وأصبح له شروط والتزامات محددة حيث تم فرض الأقمشة المسموح باستيرادها والأقمشة المنوع استيرادها مع رقابة من الغرف والجمارك وتحديد إجراءات الاستيراد التي سيتم التعامل بها لافتاً إلى أن الموضوع خبير جداً ولا يمكن أن يضبط هكذا باعتبارها ينعكس على مئات المصانع لأن استيراد أي مادة يمكن أن يشكل ثغرة لاستيراد كل أنواع الأقمشة والسؤال المهم: ما الجهة المسؤولة عن مراقبتها وضبطها؟ هذا كل يحتاج إلى حل، وأشار طيفور إلى أن أي مستورد يتكلم بإدخال أكثر من نوع من الأقمشة بكل بساطة والجمارك ليس لديها الخبرة لكشفها ولو بالتعاون مع غرف الصناعة، واعتبر طيفور أن هناك نقاشاً حكومياً حول مشروع صدك تشريعي بإعفاء المواد الأولية المستوردة كمدخلات للصناعة المحلية من الرسوم الجمركية

خلف بين القرارين فقام وزير الاقتصاد متشكراً بتأكيد قراره رقم (٣٦٤) ومن وجهة نظري فإن الحماية بالمنع ليست وزير الاقتصاد (٣٦٤) الصادر في الشهر الرابع (٢٠١٩) بعد اتفاق مع كل حلقات الإنتاج والذي أجاز لي المصنعين استيراد الأقمشة المصنرة ضمن مخصصاته، وطبعاً إن الأقمشة القطنية المصنرة تدفع جمارك ١٠ بالمائة ١٣+ بالمائة رسوماً ومصاريफ أخرى من سعر استرشادي هو ٦ دولارات لتلا ١ كغ للأقمشة القطنية المصنرة، وهذا يحسم صناعي الأقمشة ويعطي المجال لصنعي الألبسة ليمتاشوا مع الموضة ومتطلبات السوق. ولكن صدور قرار رقم (١١١٤٤) /٢٢/٢٠٢١ الذي سمح باستيراد الأقمشة المصنرة للتاجر ولكن باستثناء الأصناف التي تصنع محلياً والتي يجب أن تكون مدروسة أكثر لأنها شاملة وغير واضحة، أدى إلى

تطور كبير للصناعة المحلية حتى غزت الأسواق الخارجية.